

مؤشر PMI™ لبنك HSBC بالإمارات العربية المتحدة

أوضاع العمل تشهد تحسناً متواضعاً وسط تفاؤل يشوبه الحذر

النتائج الأساسية:

- مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) يظهر تراجع في تحسن التعافي لدى القطاع الخاص غير العامل بالجمال النفطي عما كان عليه في شهر يناير
- نمو الطلبات الجديدة لا زال يتجاوز التوسع في الإنتاج
- التوظيف يشهد زيادة هامشية فقط

أظهرت بيانات شهر فبراير تحسناً متواضعاً في أوضاع العمل لدى القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بالجمال النفطي. وشهد الإنتاج زيادة متواضعة، رغم التوسع القوي في الطلبات الجديدة، مما يعكس وجود شعور بالتفاؤل المشوب بالحذر بين الشركات. علاوة على ذلك، ظل معدل التوظيف هامشياً وازدادت أسعار المنتجات زيادة هامشية فقط.

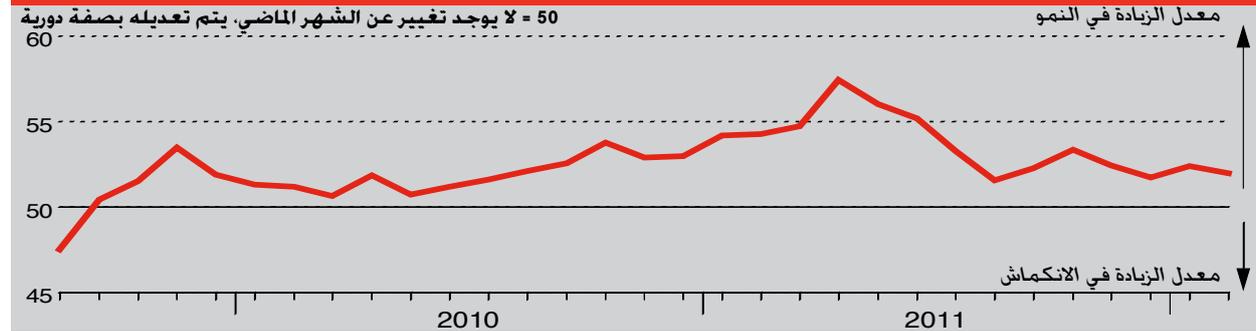
انخفض مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) الرئيسي لشركة HSBC في الإمارات العربية المتحدة والذي يجري تعديله بصورة دورية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقيس مقياساً رقمياً بسيطاً يسهل فهم الأداء الاقتصادي للقطاع الاقتصادي الخاص غير المنتج للنفط - انخفاضاً طفيفاً من 52.4 نقطة في شهر يناير إلى 52.0 نقطة في شهر فبراير. جاءت القراءة الأخيرة متمشية مع القراءات المسجلة خلال الشهور الأربعة الأخيرة، وإن كانت دون المتوسط العام للدراسة.

وشهدت الأعمال الجديدة الواردة نمواً بوتيرة قوية خلال شهر فبراير. أشار أعضاء اللجنة إلى زيادات في كل من الطلب المحلي والطلب الأجنبي كما تسارع معدل طلبات التصدير الجديدة ووصل إلى أسرع معدل على مدار أربعة أشهر. كما أبلغ أعضاء اللجنة عن زيادة في العملاء الجدد من شمال أفريقيا والشرق الأوسط. بعد أنشطة تشويق قوية. كما ذكر أعضاء الدراسة أنهم شعروا بتحسّن البيئة الاقتصادية بشكل عام. مع صعود نمو إجمالي الطلبات الجديدة لهذا الشهر فوق المتوسط العام للدراسة.

ولمواجهة التوسع المستمر في الطلبات الجديدة. قامت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالجمال النفطي بزيادة الإنتاج وزيادة التوظيف. كما تطلعت الجهود الرامية إلى تجنب تراجع الطلب موضع الأولوية. ولم يشهد معدل تضخم الأسعار تغييراً إلى حد كبير عن الشهرين السابقين.

وقد تسارع تضخم إجمالي تكاليف مستلزمات الإنتاج ووصل إلى أعلى معدل له على مدار ثلاثة أشهر في شهر فبراير. مدفوعاً بزيادات قوية في كل من أسعار الشراء وتكاليف التوظيف. كانت الزيادة في إجمالي تكاليف مستلزمات الإنتاج قوية، وأدت إلى تمديد فترة الزيادة الحالية في أسعار مستلزمات الإنتاج إلى ما يقرب من عامين. وأشارت الأدلة المتواترة إلى أن التعويضات الكبيرة للعاملين قد عكست بصفة أساسية خطط الحوافز الإنتاجية.

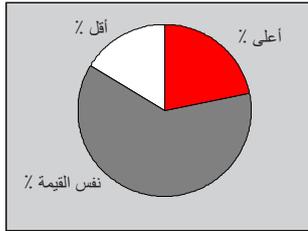
مؤشر مدراء المشتريات لبنك HSBC بالإمارات العربية المتحدة (PMI™)



يعتبر مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI™) الإمارات العربية المتحدة مؤشر مركب تم تصميمه ليعطي نظرة عامة على النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص الإماراتي غير العامل في النفط. يتم أخذ المؤشرات من المؤشرات الفردية على نطاق واسع والتي تقيس التغييرات في الإنتاج، الطلبات الجديدة، التوظيف، مواعيد تسليم الموردين ومخزون البضائع المنتجة. تشير قراءة مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) التي تسجل أقل من 50.0 نقطة إلى وجود تراجع عام في الاقتصاد؛ بينما تشير القراءة التي تسجل أعلى من 50.0 نقطة إلى توسع عام. أما القراءة التي تسجل 50.0 نقطة فهي تشير إلى عدم وجود تغيير. كلما زاد الفرق بين القراءة وبين 50.0 نقطة، زاد معدل التغيير المسجل من قبل المؤشر. يعتبر PMI™ و Purchasing Managers' Index™ و Markit Economics Limited وبنوم HSBC باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. تعتبر كلمة Markit و شعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited.

مؤشر الإنتاج

س. يرجى مقارنة معدل الإنتاج/الإنتاجية هذا الشهر مع معدل الإنتاج/الإنتاجية الشهر الماضي.



تراجع مؤشر الإنتاج الذي يتم تعديله دورياً إلى أدنى مستوى له خلال خمسة أشهر في شهر فبراير مشيراً بذلك إلى أبطأ معدل للتوسع منذ شهر سبتمبر 2011. وعلى الرغم من ذلك، فإن نشاط القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بالجمال النفطي لا زال مرتفعاً خلال الشهر. وبذلك يكون النمو قد تم تسجيله على مدار أكثر من عامين. مع ربط الشركات الزيادة الأخيرة بزيادة حجم الطلبات الجديدة وسط تحسن طفيف في الأوضاع الاقتصادية العالية.

مؤشر الطلبات الجديدة

س. يرجى مقارنة مستوى الطلبات الجديدة/العمل الجديد (في الإمارات العربية المتحدة وللتصدير) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



استمرت الأعمال الجديدة الواردة لدى القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بجمال النفط في الزيادة خلال شهر فبراير، وإن كان ذلك بوتيرة أقل مما كانت عليه في شهر يناير. وعلى أية حال، كانت الزيادة الأخيرة قوية وأعلى من المتوسط العام للدراسة. وقد سجل ما يزيد عن ربع أعضاء اللجنة زيادة في الأعمال الجديدة على مدار الشهر. وذكر عدد منهم البيئة الاقتصادية المحلية المواتية على أنها السبب وراء ذلك.

طلبات التصدير الجديدة

س. يرجى مقارنة مستوى طلبات التصدير الجديدة التي تم تلقيها هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



أشارت بيانات شهر فبراير إلى أن الطلب الخارجي على منتجات وخدمات شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بجمال النفط قد شهد زيادة قوية خلال الشهر. حيث شهدت الأعمال الجديدة الواردة من الخارج نمواً بوتيرة قوية كانت الأسرع خلال فترات الدراسة الأربع الأخيرة. ذكر أعضاء الدراسة أن التوسع في الأعمال الجديدة من الخارج كان مدفوعاً بصفة أساسية بقوة الطلب من العملاء العاملين في أفريقيا ودول الشرق الأوسط الأخرى.

مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

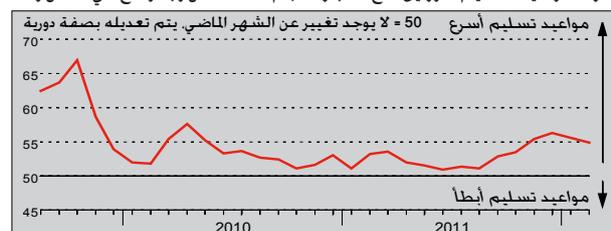
س. يرجى مقارنة مستوى الأعمال المعلقة في شركتكم هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



ظل مؤشر تراكم الأعمال الذي يتم تعديله دورياً دون المستوى المحايد 50.0 نقطة في شهر فبراير مشيراً بذلك إلى مزيد من التراجع في الأعمال المعلقة لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالجمال النفطي. وفي حين أشار المؤشر إلى معدل قوي التراجع، إلا أن هذا جاء متماسكاً إلى حد كبير مع المتوسط العام للدراسة.

مؤشر مواعيد تسليم الموردين

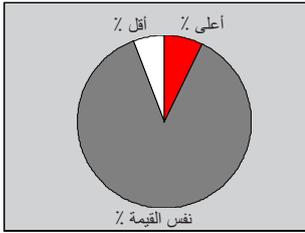
س. يرجى مقارنة مواعيد تسليم الموردين (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهدت المهل الزمنية التي يستغرقها الموردون في توصيل مستلزمات الإنتاج إلى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بجمال النفط قصراً خلال شهر فبراير. تماشياً مع الاتجاه العام للدراسة، وبتراجع التراجع للشهر الثاني على التوالي. ظل معدل التحسن قوياً. وذكرت الشركات أن فائض القدرة لدى الموردين وعلاقات العمل الطيبة والمنافسة بين الموردين، كلها عوامل ساعدت على تقليص المهل الزمنية.

مؤشر التوظيف

س. يرجى مقارنة مستوى التوظيف في وحدتك بالوضع في الشهر الماضي.



زادت وتيرة نمو خلق الوظائف الجديدة في كافة قطاعات القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بمجال النفط بشكل هامشي فقط خلال شهر فبراير. علاوة على ذلك، فإن متوسط معدل زيادة التوظيف منذ شهر ديسمبر كان المعدل الأبطأ لمدة ثلاثة أشهر وذلك منذ بدء الدراسة في شهر أغسطس 2009. أرجع عدد من الشركات التي ذكرت زيادة أعداد الموظفين والبالغ نسبتها 7% من الشركات التي رصدتها الدراسة إلى التوقعات الإيجابية بزيادة نمو الطلبات الجديدة.

مؤشر أسعار الإنتاج

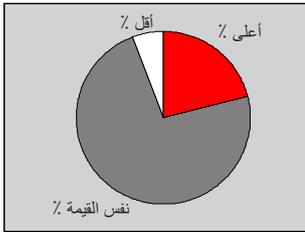
س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



ذكرت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بمجال النفط أن زيادة قوة الضغوط التنافسية والجهود الرامية إلى خفض الطلب كانت السبب في الزيادة الهامشية فقط في الأسعار خلال شهر فبراير. ظل معدل تضخم أسعار المنتجات دون تغير إلى حد كبير عن الشهرين السابقين. حيث إن غالبية المشاركين في الدراسة (أكثر من 90%) استمروا في تسجيل عدم وجود تغيير في الأسعار كانت الزيادة الأخيرة هي الزيادة التي يتم تسجيلها للشهر السادس على التوالي.

مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

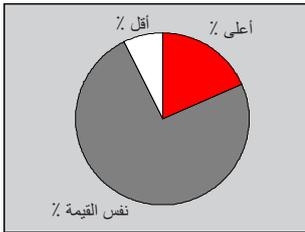
س. يرجى مقارنة إجمالي متوسط سعر المستلزمات هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



تسارع تضخم إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج التي تواجهها شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بمجال النفط ووصل إلى أعلى وتيرة له على مدار ثلاثة أشهر خلال شهر فبراير. مدفوعاً بزيادات قوية في كل من أسعار الشراء وتكاليف التوظيف. كانت الزيادة في إجمالي تكاليف مستلزمات الإنتاج قوية. وأدت إلى تمديد فترة الزيادة الحالية في أسعار مستلزمات الإنتاج إلى ما يقرب من عامين.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر أسعار الشراء

س. يرجى مقارنة سعر مشترياتك (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



تسارع تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بمجال النفط بوتيرة قوية خلال فترة الدراسة الأخيرة. كانت الزيادة المسجلة في شهر فبراير هي الأقوى على مدار ثلاثة أشهر كما جاءت أعلى من متوسط الدراسة. وقد عزى المشاركون في الدراسة زيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج إلى ارتفاع أسعار النفط. رغم أن عدد من الشركات لاحظت زيادة أسعار مواد البناء أيضاً.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر تكاليف الموظفين

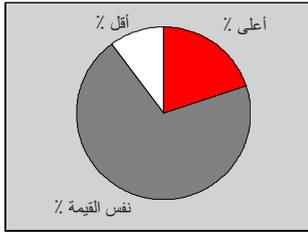
س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته كرواتب/أجور هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



استمرت أجور ورواتب العاملين في القطاع الخاص الإماراتي غير العامل بمجال النفط في الزيادة خلال شهر فبراير. ورغم أن الزيادة كانت هامشية فقط، إلا أنها كانت الأولى على مدار ثلاثة أشهر. وأشارت الأدلة المتواترة إلى أن التعويضات الكبيرة للعاملين قد عكست بصفة أساسية خطط الحوافز الإنتاجية. حيث سجل حوالي 4% من الشركات زيادة في الأجور خلال الشهر مقابل 1% فقط ولاحظوا وجود تراجع.

مؤشر عروض الشراء

س. يرجى مقارنة كمية العناصر التي تم شراؤها (بالوحدة) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



قامت شركات القطاع الخاص الإماراتي بزيادة نشاط الشراء لديها خلال شهر فبراير وذلك للشهر التاسع عشر على التوالي. جاء التوسع قوياً كما كان الأسرع منذ شهر يوليو 2011، ما يعكس استمرار نمو الطلبات الجديدة. قام حوالي 20% من الشركات بزيادة المشتريات من مستلزمات الإنتاج خلال الشهر. في حين أبلغ 10% عن وجود تراجع.

مؤشر المخزون من المشتريات

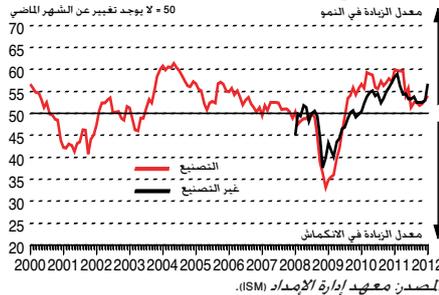
س. يرجى مقارنة مخزون المشتريات (بالوحدة) بالوضع في الشهر الماضي.



رغم زيادة أنشطة الشراء خلال الشهر. قامت شركات القطاع الخاص الإماراتي غير العاملة بالمجال النفطي باستنزاف مخزونها من مستلزمات الإنتاج خلال شهر فبراير حيث تزايدت متطلبات الإنتاج. كان التراجع في مخزون مستلزمات الإنتاج هامشياً فقط. ولكن مؤشر مخزون المشتريات الذي يتم تعديله دورياً كان على الرغم من ذلك دون متوسطه.

مؤشرات PMI الدولية

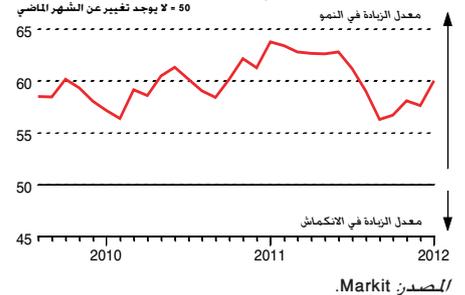
قطاع الصناعات والخدمات الأمريكي



المؤشر المركب لمنطقة اليورو



الاقتصاد العام للمملكة العربية السعودية



صعد مؤشر الأداء الاقتصادي (PMI) لمعهد إدارة التوريدات الأمريكي ISM للصناعات إلى أعلى قراءة له على مدار سبعة أشهر مسجلاً 54.1 نقطة في بداية 2012. مشيراً بذلك إلى وجود نمو قوي. شهد الإنتاج والطلبات الجديدة زيادة قوية. في حين ارتفع التوظيف ارتفاعاً قوياً. قفز المؤشر غير الصناعي إلى 56.8 نقطة في شهر يناير مدفوعاً بالتوسع الأقوى في نشاط العمل على مدار أحد عشر شهراً. ونتيجة لذلك قامت الشركات بزيادة أعداد العاملين لديها بأسرع معدل منذ شهر فبراير 2006.

ظل نشاط العمل لدى القطاع الخاص في منطقة اليورو دون تغيير إلى حد كبير في شهر يناير. رغم أن الزيادة الطفيفة في النشاط تمثل تحسناً عن التراجع الذي تم رصده في نهاية العام الماضي. صعد مؤشر الإنتاج المركب لشركة ماركيت في منطقة اليورو من 48.3 نقطة في شهر ديسمبر إلى 50.4 نقطة في شهر يناير. وبذلك يكون قد تخطى المستوى المحايد 50.0 نقطة للمرة الأولى في خمسة أشهر.

وبصعوده من 57.7 نقطة في شهر ديسمبر إلى 60.0 نقطة في شهر يناير. أظهر مؤشر مدراء المشتريات (PMI) بداية قوية للعام لدى الشركات العاملة في القطاع الخاص السعودي غير العاملة بالمجال النفطي. جاء تحسن أوضاع العمل مدفوعاً بتسارع معدلات النمو القوي الموجود بالفعل لكل من الطلبات الجديدة والإنتاج خلال الشهر.

ملاحظات على البيانات وطريقة العرض

يستند مؤشر مدراء المشتريات (PMI) إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها للمسؤولين التنفيذيين في أكثر من 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والتي تم انتقاها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد الإمارات العربية المتحدة. بما في ذلك التصنيع، والخدمات، والإنتاج، والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير. إن وجد. في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. يعرض «التقرير» لكل مؤشر من المؤشرات النسبية المثوبة التي توضحها كل إجابة، وصافي التغيير بين رقم أعلى/ أفضل التغييرات وأقل/ أسوأ الإجابات. ومؤشر «الانتشار». وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية. إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى «نفس القيمة».

إن مؤشر مدراء المشتريات (PMI) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية المستمدة من استبيانات الشراء والإمداد التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الناتج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15. مخزون العناصر التي تم شراؤها - 0.1. مع عكس مؤشرات مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية. وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في التغيير. والأدنى من 50 إلى الانخفاض. لا تقم ماركيت بتعديل بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر الأول، في حين يمكن إعادة النظر في عوامل التعديل الموسمية من حين لآخر وفقاً لما يقتضيه الأمر الذي سيؤثر على سلسلة البيانات التي يتم تعديلها بصفة موسمية.

تحذير

تمتلك Markit Economics Limited حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي (PMI) لشركة HSBC الإمارات العربية المتحدة. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح. يتضمن على سبيل المثال لا الحصر النسخ أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة Markit. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير. أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الخذف، أو تأخير للبيانات. أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو الناجمة عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر *Purchasing Managers' Index™* و *PMI™* علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited، ويقوم HSBC باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. تعتبر كلمة Markit وشعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited